32 في المئة من المنشآت الاقتصادية المصرية لا تعمل بطاقتها

الثلاثاء 23 ديسمبر 2025 03:00 م

كتب: ممدوح الولي

ممدوح الولي
خبير اقتصادي ونقيب الصحفيين سابقًا

أشارت بيانات التعداد الاقتصادي السادس للمنشآت الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط في مصر، إلى بلوغ عدد المنشآت 3.858 مليون منشأة في منتصف عام 202، يعمل فيها 15.2 مليون مشتغل، وتبين أن نسبة 50.7 في المئة من تلك المنشآت غير مسجلة لدى الجهات الحكومية الرسمية، كما أن نسبة 32 في المئة من تلك المنشآت تعمل بجزء من طاقتها الإنتاجية.

ويغلب على المنشآت صغر رأس المال، حيث بلغ النصيب النسبي للمنشآت التي يقل رأسمالها عن 100 ألف جنيه، نسبة 80 في المئة من مجمل عدد المنشآت، بينما كان نصيب المنشآت التي يزيد رأسمالها عن عشرة ملايين جنيه نسبة 4 في المئة فقط من عدد المنشآت ومن حيث عدد العاملين في المنشأة، فقد بلغ نصيب المنشآت التي يعمل بها من فرد إلى أربعة أشخاص نسبة 88 من إجمالي المنشآت.

وتضمن التوزيع النسبي لعدد المنشآت البالغ 3.858 مليون منشأة حسب الأنشطة المختلفة، استحواذ نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، على نسبة 54 في المئة من إجمالي عدد المنشآت بنصيب 2.098 مليون منشأة، يليه أنشطة الصناعات التحويلية بنصيب 516 آلاف منشأة بنسبة 13.4 في المئة، موزعة على صناعات الملابس الجاهزة والمنسوجات والأخشاب والأثاث والمنتجات الغذائية والجلود والورق واللدائن والمعادن، وبلغ عدد منشآت خدمات الغذاء والمشروبات، والإقامة 184 ألف منشأة بنسبة 4.8 في المئة ما بين مطاعم ومقاهٍ وفنادق، ومنشآت الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي 153 ألف منشأة بنسبة 4 في المئة، ومنشآت الزراعة وقطع الأشجار وصيد الأسماك 133 ألف منشأة، والأنشطة العلمية والتقنية التخصيصية، من أنشطة قانونية ومحاسبية وأنشطة معمارية وهندسية وخبرة استشارية وبحث علمي وتطوير وإعلان وبحوث السوق وأنشطة بيطرية، 101 ألف منشأة، والنقل والتخزين، من نقل برى ونقل مائي ونقل جوي وخدمات بريدية وأنشطة تخزين،67 ألف منشأة. والأنشطة الإدارية، من أنشطة الاستئجار والتأجير وأنشطة التوظيف وخدمات وكالات السفر وأنشطة الأمن والمراقبة وخدمات المباني، 61 ألف منشأة، وأنشطة الفنون والإبداع والتسلية، من أنشطة فنون المسرح والموسيقى والأنشطة الترفيهية وأنشطة المكتبات والمتاحف وأنشطة المقامرة والمراهنة والأنشطة الرياضية، 38 ألف منشأة، والأنشطة التعليمية 36 ألف منشأة، والتشييد والبناء 32 ألف منشأة، والعقارات والتأجير 20 ألف منشأة، والمعلومات والاتصالات 10 آلاف منشأة، والوساطة المالية والتأمين تسعة آلاف منشأة، والإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي وإدارة ومعالجة النفايات سبعة آلاف منشأة، والتعدين والمحاجر ألفي منشأة، وإمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء 147 منشأة.

منشآت محدودة تقترض من البنوك

ومن حيث التوزيع الجغرافي لتلك المنشآت، فقد استحوذت محافظة القاهرة على 12.6 في المئة منها، والجيزة 10 في المئة، والدقهلية 8 في المئة، والإسكندرية والشرقية 7 في المئة لكل منهما، والغربية والبحيرة والقليوبية 6 في المئة لكل منها، والفيوم 5 في المئة.

ومن حيث مصدر رأس المال المدفوع، فقد استحوذ رأس المال المصري على 99.7 في المئة من رؤوس الأموال المدفوعة، بينما كان نصيب رأس المال العربي نسبة 2 في الألف ورأس المال الأجنبين نسبة واحد في الألف.

وبلغ عدد المنشآت التي حصلت على قروض مصرفية 105 ألف منشأة بنسبة 2.7 في المئة من عدد المنشآت، وكانت قيمة قروض نسبة 77 في المئة من تلك المنشآت المقترضة أقل من 100 ألف جنيه لكل منها، بينما كانت نسبة عدد المنشآت التي اقترضت مليون جنيه فأكثر 15 في المئة من الإجمالي.

وشمل التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر، بلوغه أقل من 100 ألف جنيه في 36 في المئة من عدد المنشآت الاقتصادية، وما بين 100 ألف جنيه إلى نصف مليون جنيه في 52 في المئة من عدد المنشآت، وما بين نصف مليون إلى مليون جنيه في 7 في المئة من المنشآت، وما بين مليون إلى خمسة ملايين جنيه لـ5 في المئة من عدد المنشآت، وما بين خمسة ملايين إلى عشرة ملايين بنسبة نصف في المئة، وأكثر من عشرة ملايين جنيه في نسبة أقل من واحد في المئة من عدد المنشآت.

ومن حيث نوعية الكيان القانوني لتلك المنشآت، فقد استحوذ الكيان الفردي على النسبة الأكبر بنصيب 3.5 مليون منشأة بنسبة 90.5 في المئة، وشركات الواقع 155 ألف منشأة، وشركات التضامن 87 ألف منشأة، والشركات المساهمة 43 ألف منشأة، وشركات التوصية البسيطة 31 ألف منشأة، وشركات ذات المسؤولية المحدودة 12 ألف منشأة، والفروع لشركات أجنبية 818 منشأة، وشركات الشخص الواحد 805 منشأة، وشركات التوصية بالأسهم 545 منشأة.

وحسب درجة الاستقرار في العمل، فقد بلغ نصيب المشتغلين بشكل دائم 95 في المئة، بينما كان نصيب العاملين بشكل مؤقت 5 في المئة، ويبلغ عدد العمالة المؤقتة 763 ألف شخص، منهم 638 ألف من الذكور و125 ألف من الإناث. وحسب التوزيع الجغرافي للعمالة المؤقتة فقد كانت أعلى نسبة لها من بين المشتغلين في محافظة مرسى مطروح بنسبة 15 في المئة، وفي محافظتي شمال سيناء والأقصر بنسبة 11 في المئة، وفي محافظتي البحر الأحمر وأسوان بنسبة 10 في المئة، وفي محافظة الإسماعيلية بنسبة 8.5 في المئة، وهو ما يشير لارتفاع النسبة في محافظات الجنوب والحدود الطاردة للعمالة.

85 ألف منشأة لا تعمل بطاقتها

ومن بين 261 ألف منشأة اقتصادية، فقد بلغ نصيب المنشآت العاملة بكامل طاقتها الإنتاجية منها 68 في المئة، بينما كانت نسبة المنشآت التي لا تعمل بكامل طاقتها 32 في المئة بعدد 85 ألف منشأة. وتختلف نسبة المنشآت التي لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية من نشاط إلى آخر، حيث بلغت نسبتها 57 في المئة بصناعة الحاسبات والمنتجات الإلكترونية والبصرية وصناعة الأجهزة الطبية، و55 في المئة بصناعة منتجات التبغ، و48 في المئة بصناعة الجلود ومنتجاتها، و47 في المئة بصناعة المواد والمنتجات الكيماوية، و44 في المئة بصناعة المشروبات، و41 في المئة بصناعة الأجهزة الكهربائية.

أما عن أسباب وجود طاقة إنتاجية غير مستغلة في تلك المنشآت البالغ عددها 85 ألف منشأة والتي لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، فإن صعوبات التسويق كانت السبب في 55 ألف منشأة منها، والمنافسة المحلية والأجنبية كانت السبب في 45 ألف منشأة، ومشاكل التمويل كانت السبب في 36 ألف منشأة، وعدم توافر المواد الأولية وقطع الغيار كانت السبب في 35 ألف منشأة، ونقص العمالة المدربة كانت السبب في 24 ألف منشأة والمشاكل الإدارية كانت السبب لعدم العمل بكامل الطاقة الإنتاجية في 12 ألف منشأة، وأسباب أخرى منها أسعار الطاقة في 26 ألف منشأة.

وتختلف نسبة المنشآت التي لا تعمل بكامل طاقاتها الإنتاجية البالغ متوسطها 32 في المئة حسب المحافظات، حيث بلغت نسبتها 64 في المئة بالمنشآت الموجودة في محافظة الوادي الجديد، و57 في المئة بمحافظة سوهاج، و47 في المئة بمحافظة الشرقية، و45.5 في المئة بمحافظة كفر الشيخ، و45 في المئة بالمنوفية، و44 في المئة بالأقصر، و42 في المئة بمحافظتي الإسكندرية وبني سويف.

وتختلف الأرقام المتداولة رسميا عن عدد المصانع المصرية المتعثرة، إلا أن أعلى رقم لها كان 12 ألف مصنع، وجرى الحديث في وزارة الصناعة منذ شهر أغسطس الماضي عن دراسة الحكومة لإعادة فتح تلك المصانع المتعثرة، من خلال إسقاط الغرامات التي تراكمت على مرافق تلك المصانع نتيجة الإغلاق، إلى جانب مبادرة تمويل جديدة لتشغيلها وجرى الحديث عن صندوق لإعانة المصانع المتعثرة بالشراكة بين وزارة الصناعة وشركة سي آي كابيتال، التي ستتولى دراسة أوضاع كل شركة على حدة وتحليل أسباب التعثر سواء كانت فنية أو إدارية أو تمويلية.

ويجرى الحديث عن بدء الصندوق المقترح نشاطه خلال الربع الأول من العام القادم من خلال تمويلات بنحو مليار جنيه في المرحلة الأولى، على أن تقتصر على قطاعات محددة أبرزها الصناعات الهندسية والغذائية، والتي تتراوح مديونياتها بين 30 و40 مليون جنيه، حيث سيساهم الصندوق المقترح في رؤوس تلك الشركات المستهدفة.

وعلى الجانب العملي، فقد أوقف البنك المركزي برامج التمويل منخفضة الفائدة للشركات الصناعية والزراعية والمقاولات عام 2022، ونقل إدارتها إلى الوزارات المعنية حسب مطلب صندوق النقد الدولي، ثم جرت محاولة للتمويل للصناعة عام 2023 بفائدة 11 في المئة، لكن تلك الفائدة تم رفعها إلى 15 في المئة بالعام الماضي، للأنشطة الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، على أن تتولى وزارة المالية سداد فارق سعر الفائدة إلى البنوك.

كما قامت الحكومة في يوليو الماضي برفع أسعار الأراضي للصناعة، بزيادات تراوحت بين 10 إلى 250 في المئة حسب المناطق الجغرافية المختلفة، مما أثار امتعاض القطاع الصناعي لتزامنه مع رفع أسعار الطاقة للصناعة، ولتعارض ذلك مع خطط التوسع الصناعي وخفض الواردات ووجود مشاكل ارتفاع تكاليف التمويل وصعوبات استيراد الخامات ومشاكل مد المرافق الداخلية، كما يتوقع زيادة أسعار الكهرباء خلال بدايات العام القادم.